حامت الشكوك والاتهامات بالرشوة حول مدير مكتب المستشار شميث واثنين من وزرائه.

وفي بحثها عن حل رأسمالي للأزمة، تصطدم أوروبا الغربية، أول ما تصطدم، بالسيطرة الاقتصادية والهيمنة السياسية الأميركية. ويكفينا هنا أن نرتب الأحداث، واحداً بعد الآخر، لكي تنطق بنفسها؛ ففي ١٩٨٢/٢/٤، كان عنوان افتتاحية جريدة **لوموند** الفرنسية: «أوروبا عبدة الدولار». وفي اليوم التالي، نشرت **الغارديان** البريطانية تحقيقاً عن تزايد الحديث في المجلس الأوروبي عن خطر العودة بالعلاقات التجارية مع الولايات المتحدة إلى ما كانت عليه خلال الأزمة الكبرى عام ١٩٣٠ من عداء وحرب مستترة؛ وذلك على أثر إجراء تعديلات في الميزانية الأميركية لعام ١٩٨٢ تحرم شراء معادن أو خامات أوروبية لصناعة الأسلحة الأميركية. وكانت، قد قامت في الشهر الماضي، ضجة بسبب رفع واشنطن الفوائد على الودائع ببنوك أميركا لأن هذا الاجراء يسحب إليها رؤوس الأموال الأوروبية ويعرقل الاستثمار في شرقي الأطلسي. وفي ١٩٨٢/٢/٨، هدد وزير المالية الفرنسية بالقيام بإجراءات عكسية. وفي ١٩٨٢/٢/١١، درس المجلس الأوروبي خطة كاملة لإجبار أميركا على تخفيض نسبة الفائدة، ومن ضمنها إنشاء نقد مشترك على شكل عملة أوروبية متداولة، وهو ما يقيم حواجز إضافية أمام الاعتماد على الدولار كمعيار نقدي في غرب أوروبا. وسارعت واشنطن تطلب إجراء مفاوضات تجارية سريعة، فرفضت الدول الأوروبية الاستعجال وأجلت المفاوضة. وفي ١٩٨٢/٢/١٨، ردت البنوك الأميركية برفع نسبة الفائدة للمرة الثانية في عشرة أيام، وتكثفت الاتصالات. وتأكد من اجتماعيّ القمة، الفرنسي الألماني ثم الفرنسي الايطالي، أن الحكومات الثلاث تريد «الدفاع عن المصالح الأوروبية وبخاصة في وجه الولايات المتحدة» (**لوموند**، ١٩٨٢/٢/٢٨).

وعلى صعيد آخر، تظل واشنطن تلح على الدول الأوروبية أن تزيد من اعتماداتها للتسلح مع قطع تجارتها مع موسكو. وهدف ذلك توسيع المبيعات الأميركية في أوروبا، وبخاصة من الأسلحة؛ إذ أن الأجيال الأخيرة منها مرتفعة التكاليف. وتريد واشنطن كذلك أن تجبر أوروبا على تخفيض دعمها لمنتجاتها حتى ترتفع أسعارها وتقوى المنتجات الأميركية على منافستها في أسواقها. غير أن رد الفعل الأوروبي لم يكن ليّناً؛ إذ رفضت السوق المشتركة الضغط الأميركي (١٩٨٢/٢/١٨) لإلغاء التعاقدات على الغاز السوفياتي. وليس صدفة أن تنشر جريدة **واشنطن بوست**، في اليوم التالي مباشرة، عينات من السباب والأحاديث الفظة التي تفوه بها هيغ في مجالس خاصة، فيما يتعلق بالسعوديين والبريطانيين والفرنسيين «لبيعهم أسلحة للعرب وتشجيع الرئيس مبارك على الانسلال' من كامب ديفيد». وكان رئيس وزراء الدانمارك من قبل (١٩٨٢/٢/١٢) قد نعت إدارة ريغان أمام التلفزيون بالنفاق. وفي ١٩٨٢/٢/٢٢، رفضت أغلبية دول حلف الأطلسي (ومنها بلجيكا، والدانمارك، واليونان، وألمانيا الغربية) إرسال مراقبين في انتخابات السلفادور المزمع إجراؤها في ١٩٨٢/٣/٢٨. وعلى العكس، كانت بريطانيا ومصر من بين الدول التي وافقت على الاشتراك في المسرحية الأميركية.

ووصلت الأمور إلى قمة توترها عندما شن البوليس الفرنسي غارة هوجاء على المكاتب الباريسية لشركتي سمسرة أميركيتين، متهماً إياهما بالتستر على تهريب الأموال للخارج وخرق القوانين الفرنسية (**هيرالد تريبيون**، ٢٧ و١٩٨٢/٢/٢٨).

وأوروبا الغربية، بدورها، ليست متحدة من الداخل. فثمة خلافات شديدة بين بريطانيا من جهة وأغلب الدول الباقية من جهة أخرى. وسبقت الإشارة، في هذه التقارير، إلى أن لندن أقرب العواصم الأوروبية إلى واشنطن. ومن أسباب الخلافات مع بقية الأوروبيين، اعتراض الانكليز على دعم الحكومات الأوروبية، وبخاصة الفرنسية والألمانية، لمنتجاتها الزراعية؛ وهو اعتراض يشاركهم فيه الأميركان الذين يجدون صعوبات في بيع الصويا والزيوت الغذائية والألبان والدواجن في الأسواق الأوروبية. وحدث في نهاية الشهر الحالي أن البرلمان الأوروبي خرق — على ما يبدو — مبادىء لائحته بتعديله الميزانية المقدمة إليه، فزاد من اعتمادات الصرف على الأوجه غير الزراعية للدعم؛ الأمر الذي أثار سخط الحكومات: الفرنسية والألمانية والايطالية، التي هددت باللجوء إلى مقاضاة البرلمان أمام المحكمة الأوروبية، في حين أن الوزارة البريطانية أبدت اهتمام الرضا